القياس وهي المقدمات ، اعني ان يظن فيما ليس بصادق منها انه صادق ، فانه ذكر ايضًا فيه ثلاثة مواضع : احدها موضع ما بالعرض ، والثاني موضع الاطلاق والتقييد ، والثالث موضع اللاحق وهو العكس . فإن لم يوجد في هذه الثلاثة الاجزاء التي تقدمت من القول التبكيتي مغلطات الا هذه ، فهذه المواضع سبعة ضرورة كما ذكر ارسطو ، لا يمكن ان يزاد فيها ولا ان ينقص منها .

فنقول : اما كون المعاني المغلطة منحصرة الى هذه الاجزاء التي يلتئم[١٠] منها التبكيت فأمر بيّن بنفسه ، وأما كون هذه الاجزاء لا يوجد[١١] منها الا ما ذكره ارسطو فأمر يحتاج الى تأمل . ويشبه ان يكون ترك القول فيه ووضعه وضعًا لنتممه نحن ، اعني من يأتي بعده ، فإن في ذلك موضع محض ونظر . ونحن نجد ابا نصر في كتابه قد زاد في هذه المواضع موضعًا ثامنًا وهو موضع الابدال والنقلة ، اعني ان يؤخذ بدل الشيء شبيهه ، أو لاحقه ، أو المقارن له . فهل اغفل ارسطو هذا الموضع أو[١٢] لم يغفله؟ وان كان اغفله فهل اغفل معه مواضع اخرى غيرها أو كيف الأمر في ذلك؟ والسبيل الى الوقوف على ذلك يكون من هذه الجهة التي شرع ارسطو في بيان عدد المواضع المغلطة منها .

فنقول نحن : اما من الاسباب التي توهم فيما ليس بنقيض انه نقيض هي اكثر من هذه التي عددها هنا ارسطو ، فذلك شيء قد تبيّن في «كتاب باريَ ارميناس» ، مثل ان يؤخذ الضد مكان النقيض في المادة الممكنة ، أو تؤخذ الاضداد مكان الموجبة والسالبة الى غير ذلك مما قيل في ذلك الكتاب . وكذلك قد تبيّن ايضًا في «كتاب القياس» ان القياس يكون فاسد الصورة من اسباب كثيرة غير السببين اللذين عدد هاهنا ، مثل ان يكون من سالبتين او جزئيتين الى غير ذلك من اصناف المقاييس الغير المنتجة[١٣] . وكذلك تبيّن انه يعرض لنا ان نصدق[١٤] بالمقدمات الكاذبة من قبل اشياء أخر غير هذه ، مثل الشهادات والأمور التي من خارج . وقد يعرض لنا ذلك ايضًا من قبل الاستقراء والتمثيل ، الا ان هذه عددت في صنائع اخر ولم تعدّ[١٥] في صناعة السفسطة ، اعني انه جعل الاستقراء خاصًا بالجدل ومفيدًا للتصديق الجدلي ، والتمثيل خاصًا بالخطابة ومفيدًا للتصديق البلاغي ؛ وكذلك التصديق الذي يكون عن الشهادات والأشياء التي من خارج

جعل خاصًا بصناعة الجدل وصناعة الخطابة على الشرائط التي قيل فيها هنالك . وهذا كله بما يوجب النظر فيه .

فنقول : انه يظهر من ارسطو في هذا كله ، اذ كان هو المفيد لنا جميع هذه المواضع ، انه ليس يرى ان المواضع المغلطة المنسوبة الى هذه الصناعة هي جميع المواضع التي يعرض منها الغلط لنا كيف ما اتفق ، بل وبشرطين : احدهما ان يكون تغليطها ذاتها ، اعني ان يكون الغلط فيها عارضًا بالطبع كثيرًا مثل الأوضاع التي توجب بطبعها من غلط الحواس فيها[١٦] لأنه انما استنبط هذه المواضع من استقراء الغلط الواقع في نظر النظار في الأشياء الموجودة كالحال في استنباطه سائر قوانين هذه الصنائع . والشرط الثاني ان يكون الموضع يفيد الكذب دائمًا أو على الأكثر ، ولا يكون جزءًا من صناعة غيرها من الصنائع المنطقية[١٧] . واذا كان ذلك كذلك فإنما لم يعدد في الأشياء التي توهم فيما ليس بنقيض انه نقيض الا ذينك الموضعين فقط لأنهما سببا الغلط الواقع بالطبع للجميع أو للأكثر في هذا الجزء من التبكيت ، وسائر المواضع فإنما تغلط في الأقل ، وما كان فعله اقليًا فليس يجب ان يعدّ جزءًا من هذه الصناعة اذ[١٨] قصد ان تكون هذه الصناعة صناعة فاعلة للتغليط . وذلك انه كما ان الصناعة المعتنية بفعل السموم ليس تضع جزءًا من صناعتها ما هو سم في الاقل بل ما هو سم على الأكثر أو بالضرورة ، كذلك الأمر في الأشياء التي تتنزل من هذه الصناعة منزلة[١٩] الاسطقسات . فاذن المواضع التي ينبغي ان تعدّ جزءًا من هذه الصناعة هي التي يكون قلّة شعورنا بها اكثريًا[٢٠] ، ويكون[٢١] مع هذا افادتها الكذب اما دائمًا واما اكثريًا . ولهذا المعنى قال قدماء المفسرين ان المقدمات الكاذبة اما دائمًا واما في الأكثر هي خاصة بهذه الصناعة ، كما ان الصادقة في الاكثر خاصة بالجدل ، والصادقة دائمًا خاصة بالبرهان ، والكاذبة والصادقة على التساوي خاصة بالخطابة . واذا كان ذلك كذلك فيشبه اذا استقرئت المواضع المغلطة التي تضمنتها هذه الصناعة ، اعني صناعة السوفسطائية[٢٢] ، الاّ يوجد بهذه الصفة الا هذه السبعة فقط ، وذلك ان سائر الأشياء التي يدخل منها الفساد على صورة القياس ما عدا السببين اللذين ذكرا في هذا الكتاب يشبه الاّ يكون قلة شعورنا بها اكثريًا ، فأنّا لا نجد من النظار من قد غلط من قبل استعمال سالبتين في الأشكال الحملية ولا من قبل جزئيتين الاّ قليلاً ؛ وكذلك يشبه ان تكون سائر المواضع المغلطة